

أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

أ. نسيمه بن يحيى - جامعة المدية

الملخص:

يستهدف هذا البحث دراسة أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2013) باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR ، وكانت النتائج تشير إلى أن: حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد، يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي على المدى القصير والمتوسط والطويل، أما عن أثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية فهو أثر ايجابي لكن في تناقص من فترة إلى أخرى، هذا التأثير الموجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة التوسع في النفقات العامة مما يدل على أن النموذج مستقر، في حين أن حدوث صدمة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر ايجابي ومعنوي واستجابة فورية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العمومية على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل فهناك استجابة ضعيفة لانخفاض أثر الصدمات في الإيرادات العمومية مما يعني أيضا أن النموذج مستقر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصدمات الاقتصادية، السياسة المالية.

Abstract

This research aims to study the impact of shocks tools of fiscal policy on economic growth in Algeria for the period (1970- 2013), and the results indicate that:

Shock structure positive in public spending by one standard deviation, have a positive impact and a morale-boosting GDP real short-term, medium and long term, but the impact of this shock on public revenues is a positive impact, but in a decrease from one period to another, this positive effect on real GDP associated programs of economic recovery and expansion policy in public expenditure which indicates that the model is stable.

While the shock in public revenues by one standard deviation have a positive impact and a significant and immediate response for each of the gross domestic product and real public expenditure in the short term, the medium term and long term, there is a weak response to the low impact of shocks in public revenues, which also means that the model stable.

Key words: economic growth, economic shocks, fiscal policy.

مقدمة:

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من: الكساد، البطالة، التضخم... الخ، إذ عُرفت بأنها أحداث مفاجئة تواجه الدول دون أن يكون لها دور مباشر وفاعل في تحديد تلك الأحداث أو السيطرة عليها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدها عدة نظريات، ويُعد انحصار وتقليص الصدمات مؤثر على جودة السياسة الاقتصادية في بلد ما ووضوح الرؤى المستقبلية ومعرفة حالة الاقتصاد، ويستطيع متخذو القرار التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية والمالية لتحقيق التوازن، إلا أن الإخفاق في تحقيق التوازن يتسبب في حدوث الصدمات سواء كانت نقدية أو مالية مما ينتج عنها آثار على العديد من المتغيرات، وقد تعتمد السلطات أحيانا إلى إحداث تلك الصدمات عندما تروم تحقيق هدف معين ك معالجة التضخم أو البطالة. ونظرا للتغيرات والتطورات التي لا بد من مواكبتها وإدخالها في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء في ميدان التسيير أو المحاسبة أو التخطيط فإنه يتطلب من الاختصاصي في أي مجال استعمال أدوات وأساليب حديثة ومعاصرة، ولا بد له من المعرفة الجيدة لمبادئ هذه الأساليب والنظريات الممثلة أساسا في النظريات القياسية،

والتي هي عبارة عن أداة مهمة في معالجة الظواهر الاقتصادية وتحليلها في صورة كمية طبقا لمناهج الاقتصاد القياسي.

وعلى هذا الأساس ستقوم هذه الدراسة بمحاولة لاكتشاف حساسية الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره المباشر وغير المباشر بالصدمات الإيجابية والسلبية، وذلك عن طريق اختبار رد فعل صدمة افتراضية للمتغيرات الاقتصادية (الإيرادات العمومية، النفقات العمومية) على متغير النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

ما آثار صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: السياسة المالية وأدواتها.

المحور الثاني: عموميات حول الصدمات الاقتصادية

المحور الثالث: صدمات الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي.

أولاً: السياسة المالية وأدواتها

عرفت السياسة المالية في الجزائر جملة من التغيرات والتطورات من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، ويرجع ذلك إلى تغير دور الدولة في كل عصر من العصور، بحيث لا يوجد تعريف واحد محدد للسياسة المالية فقد تعددت التعاريف واختلفت ويمكن إنجاز بعضها فيما يلي:

● **السياسة المالية تعني:** "استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض

العامة، قصد التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب"¹.

● **السياسة المالية تعني:** "التغير المتعمد في الإنفاق الحكومي وصافي الضرائب التي تُؤثر

على: الناتج، البطالة، المستوى العام للأسعار"².

● **السياسة المالية تعني:** "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي

تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالى لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"³.

- وبناءا على التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف الشامل كالتالي: "السياسة المالية هي استخدام الدولة لإمكاناتها المالية من إيرادات ونفقات للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يخدم الأهداف المسطرة". وعليه تنحصر أدوات السياسة المالية في:

1 - النفقات العمومية

تُعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم في معالجة التقلبات الاقتصادية. وبالتالي يُمكن تعريفها على أنها:

" هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"⁴. ويُمكن تقسيمها إلى:

1 1 - التقسيم الوضعي للنفقات العامة

تُقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى⁵:

- ❖ **نفقات إدارية:** هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن...
- ❖ **نفقات اجتماعية:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.
- ❖ **نفقات اقتصادية:** هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل، الري... الخ.

1 2 - التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

تُقسم النفقات العامة وفقا لعدة معايير يُمكن إيجازها كما يلي⁶:

- 1 2 1 حسب تكرارها الدوري: تُقسم إلى:
- ❖ **نفقات عادية:** هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية (شهريا مثلا) كمرتبات الموظفين.

- ❖ **نفقات غير عادية** : هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية مثل نفقات مساعدات منكوبي إحدى الكوارث كالزلازل أو الفيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.
- 1 2 2 - من حيث أثارها الاقتصادية: تُقسم إلى:
- ❖ **نفقات منتجة**: إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية.
- ❖ **نفقات غير منتجة**: إذا لم تأتي بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق.
- ❖ **نفقات ناقلة**: تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق العام.
- ❖ **نفقات غير ناقلة**: يقصد بها النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات، كنفقات الأشغال العمومية.

2 - الإيرادات العمومية:

حتى تستطيع الدولة أن تمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تُعتبر دخولا للدولة تُمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي يُمكن تعريفها على أنّها:

" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"⁷. وتشتمل على:

2-1- إيرادات الدولة من أملاكها

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تملكها وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد، دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويُقسم الدومين إلى قسمين⁸:

- ❖ **الدومين العام**: يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ، تخضع للقانون الإداري.

- ❖ **الدومين الخاص**: يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع، الفنادق، وسائل النقل، وتخضع للقانون المدني.

2 2 - الرسم

هو مبلغ نقدي يُدفع من قبل المستفيدين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطات أو المجتمع⁹.

2 3 - الضرائب

اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة¹⁰.

ثانيا: عموميات حول الصدمات الاقتصادية

تُعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تعريفها كالاتي:

● **الصدمة الاقتصادية تعني:** "الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها

داخليا أو خارجيا،

والصدمة الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمة حقيقية، أما بالنسبة للصدمة الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية¹¹."

● **الصدمة الاقتصادية تعني:** "السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة

فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يُشار إلى الأزمة إذا لم يُسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وآثارها اختيار التوازن¹²."

● **الصدمة الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية تعني:** " تعديل في

السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن (جون وليمسون 1989) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن:

(سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية¹³).

- **الصدمة في الاقتصاد الكلي تعني:** " الصدمة التي تكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويُشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم¹⁴...الخ).
- **كتعريف شامل للصدمة الاقتصادية:** " هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجتها انهيار التوازن".

1 -أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن توضيح أنواع الصدمات فيما يلي:

- ❖ **الصدمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية: كالزلازل أو الفيضانات والتي تُؤدي إلى خسائر فادحة، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تُؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.
- ❖ **الصدمات الخارجية:** تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع:
 - تغير عوائد الصادرات؛
 - التضخم المستورد؛
 - ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.
- ❖ **الصدمات الموسمية:** يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويُؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة، وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.

- ❖ **الصدمات الدورية:** يتركز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبا وإيجابا بشكل كبير.
- ❖ **الصدمات الهيكلية:** وتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.
- ❖ **الصدمات الحقيقية:** وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي¹⁵.
- ❖ **الصدمات النقدية:** تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة¹⁶.

2 - أسباب الصدمات الاقتصادية

- في البداية يُمكن توضيح العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية فيما يلي¹⁷:
- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية؛
 - ضُعب القطاعات المعول عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛
 - خلل في هيكل التجارة الخارجية؛
 - التشوّهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛
 - اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

2-1- أسباب الصدمات الاقتصادية:

- هناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالاً حول عاملين هما: فائض الطلب وعدم واقعية الأسعار ويمكن تجزئة ذلك فيما يلي¹⁸:
- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
 - العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية؛
 - العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية؛
 - ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة؛
 - عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساساً لاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل؛
 - الطبيعة البدائية لسوق رأس المال، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية، ويعمل في ظل تقييد للإقراض وأسعار الفائدة مما يصعب التعبئة والتوجيه الأمثلين للادخار؛

3 مصادر الصدمات الاقتصادية

تختلف مصادر الصدمات باختلاف نوع وطبيعة الصدمة وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر:

3-1- المصادر الداخلية: وتنعصر في¹⁹:

- ❖ آليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- ❖ أهداف البنوك المركزية؛
- ❖ معتقدات صنّاع السياسة حول عمل الاقتصاد وآلية عمله؛

❖ السياسة النقدية والأمور السياسية.

3-1- المصادر الخارجية: وتنحصر في²⁰:

- ❖ اكتشاف بعض الموارد الجديدة؛
- ❖ التغير في تكاليف القروض الخارجية؛
- ❖ التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي؛
- ❖ التغير في قيمة الصادرات.

ثالثا: صدمات الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي.

محاولة استنباط أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة (1970-2013) ليطم الحصول على ما قيمته 44 مشاهدة، ومن خلال حصر المتغيرات المفسرة يمكن تقديم المعادلة التالية: $X_i =$

$$F(LPIB_R, LDEP, LREC, \varepsilon_i)$$

$LPIB_R$: يُمثل لوغاريتم الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي مُقاسا بالمليون دينار جزائري.

$LDEP$: تمثل لوغاريتم النفقات العمومية مُقاسة بالمليون دينار جزائري.

$LREC$: تمثل لوغاريتم الإيرادات العمومية مُقاسة بالمليون دينار جزائري.

1 - استقرار السلاسل الزمنية

لدراسة استقرار السلاسل الزمنية نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"،

لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي ديكي فولر البسيط (DF) أو ديكي فولر المطور (ADF) بالاعتماد على المعايير التالية: AKAIKE و SCHWARZ كما هو

مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (01): تحديد درجة التأخير "P" للسلاسل LREC، LDEP، LPIBr

الاستقرارية	درجة التأخير	السلسلة
غير مستقرة وهي من نوع DS	P= 1	LPIBr
غير مستقرة وهي من نوع DS	P= 3	LDEP
غير مستقرة وهي من نوع DS	P= 0	LREC

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج

Eviews7

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى فنحصل على النتائج التالية:

جدول رقم (02): تحديد درجة التأخير "P" للسلاسل DLDEP، DLPIBr، DLREC

DLREC

الاستقرارية	درجة التأخير	السلسلة
مستقرة	P=3	DLPIBr
مستقرة	P=3	DLDEP
مستقرة	P=3	DLREC

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7.

بما أن كل السلاسل مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى (1) فهذا يؤكد احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل ، وبعد إجراء اختبار إحصائية الأثر واختبار إحصائية القيمة العظمى تبين لنا عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات كون القيم المحسوبة في كلا الإحصائيتين أقل من القيم المحدولة وبالتالي تطلب الأمر إتباع المسار VAR.

2 - تقدير النموذج VAR

يُكتب نموذج الانحدار الذاتي VAR للمتغيرات محل الدراسة كما يلي:

$$LPIBt = \frac{2.77}{(1.57)} - \frac{0.18DLPIBt(-1)}{(0.16)} + \frac{0.24DLDEP(-1)}{(0.04)} + \frac{0.02DLREC(-1)}{(0.02)}$$

$$R^2=0.99$$

$$F= 1326.29$$

- معامل التحديد $R^2=0.99$ وهو يدل على أن الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) مفسّر من قبل المتغيرات المستقلة (الإيرادات العمومية والنفقات العمومية) بنسبة % 99، أما الباقي فهو % 1 والتي تُعبر عن الأخطاء العشوائية.
- كما أن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة مُساوية لـ 1326.29 وهي أكبر من القيمة الجدولة 3.23. وهذا يدل على أن النموذج مقبول كليا.

3 - دراسة السببية بين المتغيرات

نظريا يمكن القول أن توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإنه ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية والجدول التالي يوضح نتائج اختبار السببية لـ Granger بين متغيرات الدراسة (التأخير بستتين).

جدول رقم (03): نتائج تطبيق برنامج اختبار **Granger** للسببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/01/14 Time: 19:12			
Sample: 1970 2013			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPIBR does not Granger Cause LREC	42	4.08388	0.0250
LREC does not Granger Cause LPIBR		2.46245	0.0991
LDEP does not Granger Cause LREC	42	1.50485	0.2353
LREC does not Granger Cause LDEP		5.03640	0.0116
LDEP does not Granger Cause LPIBR	42	0.51597	0.6012
LPIBR does not Granger Cause LDEP		13.4483	4.E-05

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7.

من خلال الجدول وبالاعتماد على إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال تُسجل التفسيرات

التالية:

- عند مستوى تأخيرين اثنين ($lags=2$) توجد علاقة سببية في الاتجاهين في مفهوم **Granger** من الناتج الداخلي الخام نحو الإيرادات العمومية عند مستوى معنوية 5% مع وجود سببية من الإيرادات العمومية اتجاه الناتج الداخلي الخام عند مستوى معنوية 10% وهذا ما توضحه إحصائية فيشر، وعليه نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة أي وجود علاقة سببية في الاتجاهين، أي أن أي تغيير في الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى تغير في الإيرادات العمومية والعكس صحيح.
- وجود سببية في مفهوم **Granger** من الإيرادات العمومية اتجاه النفقات العمومية، وعدم وجود سببية من النفقات العمومية الإيرادات العمومية، وهذا ما تُوضحه إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال.

- من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال يتضح أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام اتجاه النفقات العمومية اتجاه عند مستوى تأخيرين اثنين ($lags=2$)، أما عن تسبب النفقات العمومية في الناتج الداخلي الخام الحقيقي فيحدث عند ($lags=12$)، أي أن أي تغير في النفقات العمومية يؤدي إلى تغير في الناتج الداخلي الخام.

4 - تحليل الصدمات

يسمح تحليل الصدمات بقياس أثر الغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، ومن خلال إحداث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد، يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي على المدى القصير والمتوسط والطويل، أما عن أثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية فهو أثر ايجابي لكن في تناقص من فترة إلى أخرى، هذا التأثير الموجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة التوسع في النفقات العامة مما يدل على أن النموذج مستقر.

Response of DLDEP:			
Period	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	1.73E-06 (2.6E-07)	1.17E-06 (1.3E-07)	0.000000 (0.00000)
2	2.26E-06 (3.7E-07)	8.32E-07 (1.4E-07)	1.79E-07 (5.0E-08)
3	1.80E-06 (3.4E-07)	9.16E-07 (1.5E-07)	2.38E-07 (8.4E-08)
4	1.63E-06 (3.2E-07)	7.80E-07 (1.4E-07)	2.68E-07 (9.9E-08)
5	1.35E-06 (2.9E-07)	6.95E-07 (1.4E-07)	2.62E-07 (1.0E-07)
6	1.13E-06 (2.5E-07)	5.82E-07 (1.2E-07)	2.43E-07 (1.0E-07)
7	9.11E-07 (2.1E-07)	4.85E-07 (1.1E-07)	2.16E-07 (9.3E-08)
8	7.30E-07 (1.8E-07)	3.94E-07 (8.9E-08)	1.85E-07 (8.1E-08)
9	5.76E-07 (1.4E-07)	3.16E-07 (7.2E-08)	1.55E-07 (6.9E-08)
10	4.49E-07 (1.1E-07)	2.50E-07 (5.8E-08)	1.28E-07 (5.7E-08)

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7.

في حين أن حدوث صدمة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر ايجابي ومعنوي واستجابة فورية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العمومية على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل فهناك استجابة ضعيفة لانخفاض أثر الصدمات في الإيرادات العمومية مما يعني أيضا أن النموذج مستقر.

Response of DLREC:			
Period	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	4.69E-06 (5.3E-07)	6.30E-07 (1.3E-07)	7.01E-07 (7.6E-08)
2	1.86E-06 (6.4E-07)	1.63E-06 (3.2E-07)	5.25E-07 (1.2E-07)
3	2.22E-06 (3.8E-07)	9.45E-07 (1.9E-07)	4.98E-07 (1.3E-07)
4	1.51E-06 (4.0E-07)	9.09E-07 (1.9E-07)	4.10E-07 (1.4E-07)
5	1.28E-06 (2.9E-07)	6.72E-07 (1.5E-07)	3.46E-07 (1.3E-07)
6	9.57E-07 (2.5E-07)	5.48E-07 (1.3E-07)	2.80E-07 (1.1E-07)
7	7.46E-07 (1.9E-07)	4.19E-07 (1.0E-07)	2.26E-07 (9.6E-08)
8	5.62E-07 (1.5E-07)	3.25E-07 (8.1E-08)	1.79E-07 (7.9E-08)
9	4.23E-07 (1.2E-07)	2.46E-07 (6.2E-08)	1.40E-07 (6.3E-08)
10	3.13E-07 (9.5E-08)	1.85E-07 (4.7E-08)	1.09E-07 (4.9E-08)

Cholesky Ordering: DLPIBR DLDEP DLREC
Standard Errors: Analytic

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7.

5 - تحليل التباين

من خلال تحليلنا للتباين يتبين لنا أن النفقات العمومية تساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير فقط، بينما تساهم الإيرادات العمومية في تفسير تباين خطأ التنبؤ في الأجل المتوسط والطويل.

خلاصة:

السياسة المالية لا يمكن استخدامها بمعزل عن السياسات الأخرى، تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات السياسة المالية من جهة أخرى، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره مؤشر على مدى غنى وفقر الدول، إضافة إلى أنه يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية، وتنبع أهمية أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي على أساس أنهما من مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي بناء على فكرة " الطلب يخلق العرض". ومن خلال كل ما سبق يمكن تقديم النتائج والاقتراحات التالية:

1 - النتائج:

- ❖ السياسة المالية لا تستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق هذا الهدف؛
- ❖ اعتماد الجزائر على قطاع واحد يعرض اقتصادها للهزات والأزمات كما حدث في عام 1986؛
- ❖ طبيعة الصدمة هي التي تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه، ففي ظل الصدمات النقدية يجبذ استخدام سعر الصرف الثابت، أما الصدمات الحقيقية فيجبذ استخدام سعر الصرف المرن؛
- ❖ تزداد حدة الصدمات بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام، وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص.

2 - الاقتراحات:

- ❖ التكامل بين السياسة النقدية والمالية في مواجهة الصدمات، فالسياسة النقدية بمفردها لا يُمكنها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم مثلا، إذ يتطلب الأمر أدوات للتأثير على جانب الطلب ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية؛

- ❖ ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من قطاع المحروقات؛
- ❖ ضرورة الحد من اعتمادنا على وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية، وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تُصيب أدوات السياسة المالية؛
- ❖ إنشاء صندوق سيادي لتجنب صدمات الأزمة المالية مُكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة يكون مدعم بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين؛
- ❖ الاهتمام بالدراسات الإحصائية في تحليل ورسم السياسات الاقتصادية.

المراجع:

- ¹ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية (مع إشارة خاصة لمصر)، د ط، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 2.
- ² Eric Dodge , **5Steps to a 5 AP Microeconomic / Macroeconomic**, McGraw-Hill companies, The united states of America, 2005, p 211
- ³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ، دط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 239.
- ⁴ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي ، د ط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الازارطة، الإسكندرية، 1999، ص 39.
- ⁵ زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازارطة، الإسكندرية، 2006، ص ص 35-36.
- ⁶ محمد الصغير بعلي، المالية العامة، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2003، ص 28.
- ⁷ محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 115.
- ⁸ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار دجلة، الأردن، عمان، 2011، ص ص 108-110.
- ⁹ صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 109.
- ¹⁰ محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 58.
- ¹¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص ص 118-119.
- ¹² محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، بغداد، متاح على :

2014/01/29 تاريخ الإطلاع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359>

08:19، ص 2.

¹³ حاكمي بوفحص، الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، ص 6-7.

¹⁴ Michal R , Darby, **Intermediat Macroeconomics**, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215.

¹⁵ محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 2-3.

¹⁶ إبراهيم الكراسنة، سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 11-22/06/2006، ص 13.

¹⁷ عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع اقتصاد قياسي- جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 53-56.

¹⁸ Choukri Benzarour, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, MPRA paper N 14980 , Algiers university, may 2009,p 04.

¹⁹ عبد الحسين جليل الغالي، ليلي بديوي مطوق، مرجع سبق ذكره، ص 207-208.

²⁰ عبد الله محمد العاضي، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط، غير منشورة، جامعة دمشق، 2007، ص 20-21.